المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (2092) السنة الثامنة - الاربعاء (6) نيسان 2011

اليوم في المدى

الصدريون يحرضون النواب على رفض طلب الحكومة بالتريث 2

رئيس وزراء كينيا مطلوب للعدالة الدولية بجرائم ضد الإنسانية 6

دراسة: مشاكل جمة تواجه رواتب الأسرة العراقية 10

(المدى) تحصل على إحصائية أولية عن التنظيم

القاعدة في العراق: ١٥٠٠ إرهابي ينفذون ستراتيجية جديدة طويلة الأمد

□ بغداد / خاص

كشف قيادي سابق في دولة العراق الإسلامية عن أن تنظيم القاعدة في العراق يضم أكثر من ١٥٠٠ عنصر، لافتا إلى تبديل خططه التكتيكية إلى الإستراتيجية البعيدة الأمد.

وقال الملا ناظم الجبوري في اتصال هاتفي مع "المدى" إن تنظيم القاعدة وبعد الضغط الذي تعرض إليه خلال الفترة الماضية عمد إلى تحويل الطرق التي ينفذ فيها عملياته وفق خطط إستراتيجية طويلة الأمد، وهو ما اعتمد عليه في عملياته بالشيشان وغيرها من المدن، وهي احتجاز الرهائن وقتلهم، مبينا أن هذه العمليات الإرهابية تقام بأقل عدد من العناصر من اجل إيقاع اكبر عدد من الخسائر، موضحا أن هذه العمليات بدأت تجني ثمارها وتوقع عددا كبيرا من الضحايا، خلال استهدافها لكل من كنيسة سيدة النجاة ومجلس محافظة صلاح الدين، والتي هاجمها عدد لا يتجاوز العشرة إرهابيين وأوقعوا العشرات من الضحايا ما بين قتيل وجريح.

وأعرب الجبوري عن توقعه في ألا تتجاوز أعداد التنظيم في العراق أكثر من ١٥٠٠ عنصر، لافتا إلى أنها استبدلت اغلب قياداتها في البلاد والتي عليها مؤشرات قضائية، حيث جرت عملية مناقلة بينهم في المحافظات التي لا زال لهذه التنظيمات دور فعال فيها.

في غضون ذلك أكدت اللجنة الأمنية بمجلس محافظة ديالى أن القوات الأمنية المحلية غير قادرة على السيطرة على الوضع الأمني بشكل كامل، داعية إلى بقاء جزء من القوات الأمريكية التي ستنسحب نهاية العام الجاري.

وقال نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة دلير حسن في تصريح لوكالة السومرية نيوز، إن "رحيل القوات الأمريكية المتمركزة داخل المحافظة نهاية العام الجاري، وفقا للاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن، سوف تكون له انعكاسات سلبية على الأوضاع الأمنية الراهنة"، مؤكدا أن "الأجهزة الأمنية العراقية غير قادرة على مسك الأرض بشكل كامل لافتقارها لبعض المعدات والأجهزة والوحدات القتالية المهمة في بناء المنظومة الأمنية".

ودعا حسن إلى "ضرورة بقاء جزء من القوات الأمريكية المتمركزة داخل المحافظة لتكون فاعلة في دعم الأجهزة الأمنية العراقية في بسط الأمن والاستقرار داخل مناطق المحافظة"، لافتا إلى أن "الملف الأمني داخل ديالى سيواجه تحديات عديدة في الفترة المقبلة".

□ التفاصيل ص٢

□ حضور لافت لمعرض المدى للكتاب لليوم الرابع على التوالي.. اربيل/ ادهم يوسف

وزير دولة: المواطن لن يلمس النتائج في ٢٠٠ يوم

الحكومة تدرس تمديد مهلة الـ١٠٠ يوم "لأنها لا تكفي"

□ بغداد / فراس القيسي

كشفت مصادر سياسية عليمة أن الحكومة العراقية تدرس إمكانية تمديد المهلة التي منحتها لنفسها في أعقاب احتجاجات شعبية على الفساد وسوء الخدمات.

فيما اتفق ائتلافا دولة القانون والعراقية على أن المهلة الحالية لا تكفي لتحقيق شيء.

وقالت تلك المصادر إن رئيس الوزراء نوري المالكي قد أمهل وزراء حكومته فترة لا تتجاوز المئة يوم لتحسين أداء وزارتهم اثر موجة التظاهرات التي عمت البلاد مطالبة بالخدمات والعمل ومكافحة الفساد وقتل فيها ١٠ أشخاص في مصادمات مع قوات الأمن.

وأكد المطلبي في اتصال هاتفي مع (المدى) أن المواطن لن يلمس أي نتيجة خلال المدتين الأولى والثانية لان المشاكل التي تواجه الجميع لا تحل ولا حتى بألف يوم.

وتابع عضو التحالف الوطني انه ليس من المنطقي أن تقدم خدمات والبرامج الإصلاحية، فيما تكون المهلة الجديدة لتقييم أداء كل وزارة على حدة.

إلى ذلك، نفى النائب عن ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أن تكون هناك ضغوطات تمارس من قبل الحكومة على البرلمان في تمديد مهلة المئة يوم إلى مئتي يوم أخرى، موضحا أن المئة الأولى والمتفق عليها هي أن تقوم كل وزارة بتقديم برنامج عملها في كيفية النهوض بواقع عمل الوزارة وما يمكن تحقيقه من أهداف تساعد على النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

الكهرباء والطاقة والوقود والبطالة وغيرها الكثير من الخدمات خلال هذه المدة لعدم وجود عصا سحرية تمتلكها الحكومة لحل هذه المعضلات المتراكمة.

وشهدت المدن العراقية تظاهرات كبيرة مطالبة الحكومة والبرلمان بتحسين الواقع الخدمي والقضاء على الفساد والحد من ظاهرة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل إضافة إلى إحالة المفسدين إلى القضاء.

وفي السياق ذاته أكد وزير الدولة صلاح مزاحم الجبوري أن فترة المئة يوم هي لوضع البرنامج الحكومي على سكة القطار "بحسب تعبيره" لانجاز ما مطلوب من الحكومة في نهاية المحطة.

من جهته أكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور إن مهلة المئة يوم التي منحتها الحكومة لنفسها لتلبية مطالب المتظاهرين وإجراء إصلاحات، لم تحدد معايير التقييم للأداء الحكومي وتركت المدة أداة للمماطلة والتسويف بدل أن تكون تمهيدا وتنفيذا لمنهج الحلول.

وقال عاشور إن الحكومة العراقية وافقت على منح نفسها فترة المئة يوم بعد سبعين يوماً من تاريخ تشكيلها ونتيجة لضغوط شعبية، مما يثير المخاوف بان فترة المئة يوم تأتي للمماطلة وليس لإجراء إصلاحات حقيقية.

وأوضح عاشور إن معايير التقييم غير واضحة فلم يصدر أي قانون معطل حتى الآن ابتداء من تعديل الدستور إلى إصدار القوانين الخاصة بالمؤسسات الحكومية، وبين إن قرار تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة وأعضاء البرلمان والمسؤولين بالرغم من أهميته الكبيرة.

الأمم المتحدة تؤكد:

العراق لن يعود إلى المجتمع الدولي ما لم يستوفِ التزامات الكويت

□ بغداد / المدى

اشترطت الأمم المتحدة تلبية إيفاء العراق بالتزاماته تجاه الكويت لكي يستعيد مكانته الدولية.

وأعلن الأمين العام بان كي مون، أمس الثلاثاء، خلال تقريره الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ للعام ٢٠١٠، أن المتبقي على العراق بخصوص خروجه من التزامات الفصل السابع التزاماته مع الكويت المتعلقة بمسألة المفقود من رعاياها وممتلكاتها ودول ثالثة؛ وتأكيد الحكومة استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة الحدود العراقية، مؤكدا أن إحراز تقدّم في هذه المسائل يعد شرطا مسبقا لاستعادة العراق مكانته الدولية الطبيعية.

وقال التقرير إن "العراق خرج في ١٥ كانون الأول الماضي من دائرة البلدان التي فرضت عليها التزامات بموجب الفصل السابع"، مؤكدا أن "المتبقي على العراق، في المقام الأول التزاماته المتصلة مع الكويت بموجب الفصل السابع، وتحديدا الالتزامات المتعلقة بمسألة المفقود من رعايا وممتلكات الكويت ودول ثالثة؛ وتأكيد حكومة العراق استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة حدودها مع الكويتي وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣".

□ التفاصيل ص٣

البيئة تحذر من "الياباني" خوفاً من الإشعاع

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

كشف مصدر مطلع في وزارة البيئة عن رفع الأخيرة طلبا إلى الجهات المعنية يقضي بعدم إدخال المنتجات القادمة من الأماكن التي تعرضت للتلوث بالإشعاع الياباني دون إجراء الفحوصات اللازمة عليها.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ"المدى" أن اجتماعا جرى في الوزارة برئاسة وزير البيئة تمخض عنه رفع طلب إلى الجهات المعنية باستيراد المنتجات، ينطوي على عدم إدخال التي تأتي من الدول التي تعرضت إلى الإشعاع دون الخضوع إلى الفحص والحصول على شهادة من الجهات المعنية تؤكد عدم تلوث المنتج، واصفا هذا الإجراء بالطبيعي وسبق أن اتخذته الحكومة العراقية في حالات أخرى مشابهة.

وشدد المصدر على عدم إمكانية الحد الكامل من الاستيراد من هذه الدول كون الأمر لا مبرر له، والمنتجات ستعرض للفحص وتعرف مدى تعرضها للإشعاع.

وطالب نواب، الحكومة بإيقاف الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا خشية من تأثرها بالإشعاع النووي الياباني.

الافتتاحية

لا عباءة فوق القانون والدستور
طارق الهاشمي منتحل صفة رسمية ويحتقر الدستور

طلع السيد طارق الهاشمي بتصريح إلى وسائل إعلام محلية، أكد فيه أنه "نائب رئيس" ودعا إلى عدم الالتفات لما نشر في صحف "معروفة أغراضها"!

قبل هذا التصريح، كنت انتظر أن يبادر الهاشمي إلى تقديم اعتذار علني لناخبيه الذين لم يصن الأمانة التي منحوها له كـ"نائب" قبل أن يكون في أي منصب آخر، تلك الأمانة المتمثلة في احترام الدستور.

أكثر من هذا، كنت أوهم نفسي أن من احتل موقعاً سيادياً في أعلى هيئة في الدولة "مجلس الرئاسة"، وهي هيئة من صلاحياتها نقض القرارات والقوانين التي يشرعها مجلس النواب، أن لا يكتفي بالاعتذار، لان ما فعله جريمة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، مما يفرض عليه، أن يعلن تنحيه عن أية مسؤولية سياسية بما في ذلك رئاسة كتلته الانتخابية، وكنت أقول أنه لعل موقفا صحيحا وشجاعا كهذا يشفع له بعد سنوات لدى مريديه، ويذكره له عموم المواطنين. إن العالم العربي يمور اليوم بعاصفة من الغضب العارم على نماذج من الحكام يتعاملون مع الدولة باعتبارها، إقطاعاً لهم توارثوه ويورثونه، ويفصلون الدستور والقوانين على مقاساتهم، ويغيرونها كما يغيرون أحذية أبنائهم. ويجدد الثوار الشباب في تونس ومصر مظاهراتهم المليونية احتجاجاً على مخالفات قانونية لم تعالجها السلطات المؤقتة، ويطالبون بمقاضاة المسؤولين والاقتصاص منهم وملاحقة من لم تتخذ الإجراءات بحقهم بعد، ويحدث كل هذا أمام أنظار السيد الهاشمي، لكن السيد الهاشمي يستمر بانتحال صفة منصب نائب رئيس جمهورية، وهو ما لا يحق لأية جهة أو مقام منحه إياه، غير مجلس النواب وبأغلبية الأصوات. إنه ينتهك بذلك وبفظاظة ودون حد أدنى من الشعور بالمسؤولية دستور العراق الذي صوتت عليه الملايين تحت أزيز الرصاص ودوي المفخخات، وفي تحد بطولي لا نظير له في مواجهة الموت والإرهاب.

إن السيد الهاشمي الذي تعود، مثل مسؤولين كبار آخرين، خلال فترة عضويته في مجلس الرئاسة، أن يتصرف في نشاطاته وفي جولاته وفي لقاءاته بالقادة العرب والأجانب كسلطة فوق الدولة والعملية السياسية، ويصرح بما يخالف قسمه الدستوري، فيعرض ويحرض على ما يجري في البلاد، وعلى زملائه في العملية السياسية ويخاطب المؤتمرات الدولية بصفته نائباً للرئيس، بفحوى مناقض لكل ما يوجبه عليه منصبه من خطاب يفترض أن يكون معبراً عن العملية السياسية وعن برنامجها وأهدافها حتى وإن كان مختلفاً معها، ما دام قد ارتضى الاصطفاف في داخلها والتمتع بامتيازاتها وحصاناتها. ولن أتعرض لقضايا أخرى يعرفها السيد طارق الهاشمي تاركاً الحديث عنها إلى فرصة مناسبة أخرى.

السيد طارق الهاشمي، يتهمني دون إيراد اسمي أو اسم المدى، بأن وراء ما أثرته أغراضاً شخصية ودوافع مغرضة!، وأود أن أطمئنه، وهو ليس الوحيد الذي عالجت قضية تتعلق به بل تناولت قضايا عديدة تتناول الفساد وضعف الذمة والإرهاب والتعديات على الحريات وغيرها مما له علاقة بالشأن العام، ولا غرض لي من إثارة كل ذلك غير حرصي كمواطن فرد على المساهمة في إنجاح العملية السياسية وإيصالها إلى بر الأمان، كما تصديت لكل ما يعرض العملية إلى الانتكاس، والوقوف إلى جانب ملايين الناس الملتاعين مما يجري في العراق الجديد من فساد وتخريب ونهب للثروات وشرور يتميز كثير من ساستنا بها على كل عباد الله. وإذا كان الهاشمي أو مكتبه يحتفظ لي بأي ملف مقاولة أو فساد أو هبة من دولة أجنبية أو تلاعب بمال عام أو علاقات سرية مع جهات معادية للعراق الجديد، أو تزوير وصولات بأسماء جمعيات خيرية وهمية ومنحها إعانات اجتماعية، فالمدى مستعدة لنشرها كسبق إعلامي لا مثيل له، لأنه يعرض بصاحبها، ولتشكل وتدلل بذلك على مهنيتها العالية. فاتني أن اذكر للسيد الهاشمي وقائع أخرى تدخل في باب الإثراء غير المشروع لعدد لا حصر له من القادة والمسؤولين، ممن ليس سهلاً العثور على ودائع وعقارات وأملاك بأسمائهم، ولكن وسائل الكشف عنها بأسماء أبنائهم وزوجاتهم وأحفادهم صارت ممكنة أكثر من أي وقت سابق بفضل انهيار حصون المستبدين وأنظمتهم الشمولية.

بقي أن اذكر أن تعكز السيد طارق على قرار رئاسي، هو تعكز غير مجد، فلا عباءة فوق الدستور، والقرار الرئاسي الذي لم أطلع عليه لا يمكن أن يتجاوز تكليف الرئيس له بمتابعة شؤون مكتبه داخلياً ليس غير، لان الرئيس يدرك بخبرته كرجل قانون أن الدستور لا يعلى عليه.

وأنا اكتب هذه المقالة تسلمت تبليغ السيد رئيس المحكمة التحقيقية المركزية، للمثول أمامه للإدلاء بإفادتي عن الشكوى التي أقمتها على السيد الهاشمي، وهو سيبلغ بالإنابة عنه للتحقيق.

على السيد طارق الهاشمي أن يستعفي ويستريح، ولا أظن، وبعض الظن أثم، أن مجلس النواب سيغض النظر عن المخالفة الخطيرة التي يرتكبها من يصر على انتحال صفة نائب الرئيس بقرار من نفسه.

لم تعد لي مهمة أو صفة رسمية أيها السيد الهاشمي غير البحث عن الحقيقة وملاحقة الفاسدين.

المواطن / فخري كريم